بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تعديل موازنة العام ٢٠٢٠ ينذر بكارثة اقتصادية على السودان

الخبر:

تواجه الموازنة القومية المعدلة للنصف الثاني من العام الجاري تحديات كبيرة، مع ارتفاع مصروفاتها إلى ٦٣٥ مليار جنيه، فيما فقدت ٤٢% من حجم إيراداتها؛ لتنخفض إلى ٣٩٦ مليار جنيه.. مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة ٣٥٠%.. فيما تتجه الحكومة إلى رفع سعر الصرف إلى ١٢٠ جنيهاً للدولار لحساب القروض والمنح. (صحيفة إيلاف، ٢٠٢٠/٧/٣٠م).

التعليق:

إن هذه الموازنة المعدلة، وبصورتها المعروضة تنذر بكارثة اقتصادية على السودان؛ حيث إن عجز الموازنة المطروح فوق المعقول، وهذا يعني مزيداً من الاستدانة من النظام المصرفي، ومزيداً من طباعة الأوراق النقدية، حيث بلغت الاستدانة حتى الآن أكثر من ١٨٠ مليار جنيه مرتفعة من ٦١ مليار جنيه في الموازنة قبل التعديل، وذلك في النصف الأول؛ لسد العجز بزيادة ١٨٠% من سقف الاستدانة كما أن أخطر المؤشرات في هذه الموازنة المعدلة هو حساب الصرف على أساس ١٢٠ جنيهاً مقابل الدولار، بدلاً عن ٥٥ جنيهاً المخطط بالموازنة قبل التعديل، وخطورة ذلك تكمن في خفض قيمة الجنيه السوداني؛ مما يعني مزيداً من التصخم؛ الذي بلغ في حزيران/يونيو الماضي ١٣٠% مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وغلاء السلع والخدمات أكثر مما هي عليه الآن، فتصير الحياة جحيماً لا يطاق.

إن هذه السياسة المدمرة التي تتبعها الحكومة الانتقالية في السودان هي انصياع لروشتات صندوق النقد الدولي المهلكة، وهي الروشتات نفسها التي أودت بالنظام البائد، وجعلت الناس يثورون عليه؛ بسبب الغلاء الفاحش، وانعدام السلع الضرورية، وهو السيناريو نفسه الماثل الآن والذي سيطيح حتماً بهذه الحكومة، إن لم تتراجع عن هذه السياسات الظالمة والفاشلة والقاتلة التي اكتوى بنيرانها أهل هذا البلد؛ الغني بثرواته الظاهرة والباطنة، التي تحتاج فقط لنظام ذاتي لا يقوم على التبعية، وليس ذلك إلا نظام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ الذي يفجر طاقات الأمة ويستثمر ثروات البلاد لمصلحتها، وليس لمصلحة الرأسماليين الجشعين، وصناديقه الربوية المهلكة، ويجعل النقد يستند إلى قيمة ذاتية تقوم على أساس نظام الذهب والفضة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إبراهيم عثمان (أبو خليل)

الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان